الفصل الثاني

الجامعة المصرية والمجتمع

لا شك أن دور الجامعة العلمي والتعليمي يحظى بإدراك واضح لدي كل المصريين، يدركه المتعلم والمثقف، وحتى الأمي الذي نراه يجاهد حتى يصل بأبنائه إلى رحاب الجامعة، أما مهمة الجامعة في الارتقاء بالمجتمع وبحياتنا الاجتماعية، فيتمثل جانبها الأكبر في إمداد البلاد بالخبراء في كل مجالات الحياة، ففيها تخرج خبراء الزراعة وخبراء الصناعة، والقضاة والمحامون والأطباء والمهندسون، إلى جانب المعلمين الذين لولاهم لما قام معهد أو أنشئت مدرسة، وهذه هي الخدمات الملموسة التي تؤديها الجامعة للمجتمع، وقد أفاض الباحثون والمؤلفون في الكتابة عن هذا الموضوع، وما زالوا يفيضون، حتى يبدو من كتابتهم أن الجامعة هي العامل الأساسي في بناء المجتمع. وهذا أمر صحيح لا مراء فيه، ومن ثم فليس هو الهدف المقصود من هذه الصفحات المحدودة المرهونة بحجم الكتاب، وحتى لا نكرر ما جاء مستفيضا في كثير من الكتب التي عنيت بمهام الجامعة التعليمية والاجتماعية. ولكن المقصود هو إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي شغلت الرأي العام في طور مهم من أطوار حياة الجامعة، فلم يكن من المتصور اجتماعيا – في فترة من الفترات المبكرة في أوائل القرن العشرين – أن تلتحق المرأة بالتعليم الجامعي، وظل هذا الأمر موضع أخذ ورد بين القائمين على شئون الجامعة وبعض المعارضين لوجود النساء في رحاب الجامعة، أو لاختلاط الطلبة بالطالبات.

وأما الشأن الآخر فهو نمو المشاعر الوطنية مع ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع الذي أحدثه التعليم الجامعي، إذ أصبح طلبته هم الطليعة المؤججة للأحاسيس، القائدة للاحتجاج على أوضاع البلاد السياسية تحت نيران الاحتلال البريطاني، حتى إن المعتمد البريطاني – حينذاك – خشي من مغبة الأمر، فأراد أن يحجم النشاط السياسي للقائمين على الجامعة وطلبتها، فأوضح أن موقف الجامعة يجب أن يكون مطابقا لرأي الحكومة، مما يعني فقدان الجامعة لاستقلالها، وهو ما رفضته الجامعة ممثلة في إدارتها، ولم يقتصر دور الطلبة على العمل السياسي، ولكنه تجاوزه إلى العمل الاقتصادي، باعتبار أن كلا منهما يكمل الآخر، ولذلك ظهر مشروع القرش، من خلال جهود بعض طلبة الجامعة، بهدف السعي لتخليص اقتصادنا من سيطرة الأجانب. وتقديرا لأهمية الجامعة ومساندة لدورها في خدمة المجتمع، بادر عدد من القادرين على

رصد بعض الأوقاف لخدمة العلم والتعليم والمتعلمين في الجامعة المصرية، وهكذا يظهر التفاعل بين الجامعة المصرية والمجتمع المصري، في بعض الجوانب التي لم تحظ من قبل بالعناية الكافية.

سعد زغلول والجامعة:

كتب عباس محمود العقاد: لما هبت في البلاد تلك الدعوة المباركة إلى إنشاء الجامعة المصرية كان سعد زغلول على رأسها وتبرع لها مع المتبرعين بمائة جنيه، ومن منزله صدر منشورها الأول إلى الأمة في الثاني عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٦م. وفيه يقول بلسان المجتمعين: "في هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الأمنية لأن الأمة انتهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة، ودائرته ضيقة، تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية، وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامضة تشتاق النفوس إلى حلها، واختراعات جديدة وتجارب بديعة واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربا، ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف. فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الإنسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله، وهو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئا منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال، وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوربيين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الإجلال والاحترام".

إن جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الأمام، وإن أمتنا لا يمكنها أن تعد في صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة، أو أن يتعلم بعضهم شيئاً من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحاماة. بل يلزم أكثر من ذلك: أن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة، ومن نفوسهم استعداداً، يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم ...".

إلا أن المعارضين لسعد بعد ولايته الوزارة وجدوا لهم سببا كان يقضي عليه برفض الوزارة فيما زعموا، وقالوا إنه تخلى عن إتمام الجامعة المصرية حبا للوظيفة، وإن تخليه عنها كان وشيكا أن يميت الفكرة في مهدها، وأوغلوا في الظن السيئ. حتى أشاعوا أن الإنجليز وسعدا تواطئوا على إهمال "المشروع" وصرف الأنظار عنه، ولم يتحرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة، واتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها،

ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد مشروع الجامعة وهو وزير للمعارف، ولعله لم يكن مستطيعا أن يخدمها هذه الخدمة أو غيرها لو لم يقبل الوزارة.

ولما كثر اللغط في هذه الفرية المجحفة تعمدت أن أسأل سعدا عنها ليسمع الناس جوابه فيها، فقصدت إليه في شهر مايو من سنة ١٩٠٨م يوم كنت أكتب في صحيفة الدستور، وسألته عن شأن الجامعة وبعض الشئون الأخرى فقال: "إننا لم نبحث إذ ذاك في التفصيلات ولكن الذي كنا نرمى إليه من إنشاء الجامعة وأعلناه للأمة أنها تعلم التلاميذ ما لا يتعلمونه في المدارس العالية، وآداب اللغتين الإنجليزية والفرنسية مما يدخل في هذا الباب. ولكن لجنة الجامعة لا تكتفي بذلك إلا في أول الأمر، وقد أشرت عليها بإضافة آداب اللغة العربية إلى هاتين المادتين، وهي تتناقش في ذلك الآن، وقد علمت أن حضرات أعضاء اللجنة يبذلون كل الجهد في إبلاغ هذه الجامعة أقصى ما تبلغ إليه. وكل من يعلم من هم أعضاء هذه اللجنة يثق ثقة تامة بنجاح المشروع على أيديهم، وأن من الغريب أن يكون في الناس من يثبط همم العاملين والمكتتبين لهذا العمل الجليل.

"إن الهمم فاترة من طبيعتها فليست هي في حاجة إلى من يثبطها، ولكن هذه الأقوال ربما دفعت الخجول الذي تحمله الغيرة على الاقتداء بأمثاله إلى قبض يده عن الاكتتاب، فإن فيها مسوغا يبرر عمله ويظهره في أعين الناس بمظهر الوطني الغيور على مصلحة بلاده.

"يقولون إن الجامعة وقعت في أيدي الموظفين فانتشلوها منهم، ولكن ألا يتدبرون في عاقبة ذلك؟ من يقوم مقام رشدي باشا وزكي بك وعلوي باشا والمسيو بيرو من غير الموظفين إذا عولنا على إنقاذ الجامعة من يد هؤلاء وتسليمها إلى غيرهم؟ لست أنكر أن الجامعة كما الآن ليست كجامعات أوربا ولكن الحالة الحاضرة تقضي علينا بالابتداء بالبداءة لا بالغاية، فإذا كانت لنا اليوم جامعة صغيرة فغداً تكون كبيرة، ولا يبعثنا كونها كذلك على احتقارها ونفض أيدينا منها، لأن في ذلك جناية كبرى ونحن في حاجة إلى ما هو دون الجامعة بكثير.

"أذكر أنه لما أنشئت الجمعية الخيرية الإسلامية قام بعضهم واستضعف شأنها لأنها نشأت صغيرة كما ستنشأ الجامعة، فما هي إلا سنوات قلائل حتى اتسعت دائرتها وأخصب موردها وكثر عدد مدارسها حتى بلغ ما تراه. ولو أن القائمين بها جبنوا أمام الانتقادات لقبرت في المهد ولم تبلغ ما بلغته الآن. وفضلا عن ذلك أن المال الذي جمع الآن لا يفي بالحاجة، لأن ستة وعشرين ألف جنيه لا تكفي لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوربا، هذا لو دفع كل مكتتب ما تبرع به، ولم يقتصر الأمر على العشرة الآلاف التي دفعت حتى الآن. ولو قدرنا ما ينتجه هذا المبلغ بأجمعه في السنة لما زاد عن ألف جنيه مصري وهو مالا

يكفي للإنفاق على الجامعة في حالتها الحاضرة. كل هذا والذين يريدون إخراج الجامعة من قبضة الحكومة قد يجهلون أنها دفعت مرة واحدة خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون في أنحاء القطر المصري بأجمعه، وليس هذا كل ما أمدت به الحكومة هذه الجامعة فإن اعتبارها لها مدرسة منتظمة وقبول شهادتها بين بقية الشهادات المدرسية ينشط الناس إلى الإقبال عليها إقبالا لا تظفر بمثله إذا كان الغرض منها مجرد تحصيل العلم وتوسيع العقل، وربما لا ننسى أن بعض هؤلاء كان يطلب من الحكومة إعانة المشروع ماديا. فرفضهم الآن إشرافها عليه، بعد أن أدت الحكومة ما طلبوه منها، يعد من الغرابة بمكان، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه.

وهب أن إشراف الحكومة على الجامعة مضر بها كما يقولون، أفهذا يحملنا على حض الناس على عدم الاكتتاب واسترداد ما تبرعوا به؟ لا أظن ذلك. لأن إنقاذها من يد الموظفين وتوسيع نطاقها عما هي عليه الآن من الممكنات وليس من المستحيلات، وإنما يكون ممكنا بكثرة المال والمتبرعين، فهي في هذه الحالة أحوج إلى المال منها وهي بعيدة من الحكومة، ومهما يكن من مخامرة اليأس للنفوس فلن يبلغ إلى درجة يجزم معها بأن الجامعة لن تفلت من يد الحكومة إلى الأبد. فمن العبث على كل حال العمل على إسقاطها وحرمان البلاد منها.

أقول هذا وأنا على يقين أن الحكومة لا تقصد سوءا بهذه الجامعة ولم تفكر في إعاقة سيرها، وإن مراقبتها لها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر بغير ذلك. وأود لو نفيت كل ريبة بشأنها، فإنها على أي صورة ظهرت معهد علمي يفيد البلاد ظهوره بقدر ما يضرها احتجابه".

هذا جواب سعد عن المسألة الوحيدة التي قال المعارضون إنها كانت تقضي عليه برفض الوزارة. وأبلغ منه في الإقناع جواب الحوادث الواقعة كما ظهرت في ذلك العهد ثم ظهرت في السنوات التالية. فإن الجامعة لم تمت بعلمه وإنما كانت تموت لو أحجمت الحكومة والشعب عن التبرع لها كما كانوا يريدون، وأن الحكومة المصرية لم تخسر بولاية سعد منصب الوزارة فيها، بل كانت وزارته أول خطوة عملية في طريق استقلالها وإثبات وجودها بعد انفراد المستشارين والمفتشين الإنجليز بتصريف شئونها وتوجيه سياستها، وفيما يلي بيان وجيز لما عمله سعد في هذا السبيل:

كانت الشرعة التي شرعها الاحتلال في سياسة الحكومة المصرية، وجرى عليها بالعمل، وأعلنها اللورد كرومر بالقول الصريح أن الإنجليزي رئيس ولو كان مرؤوسا، وأن المشورة منه أمر نافذ وإن جاءت في قالب النصيحة، مثال ذلك: كان الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب رجلا لا يقل في الصلف والاندفاع عن مستر دنلوب المستشار. فدخل يوما على سعد دون أن يستأذن، فأبى سعد أن يصغى إليه فيما

حضر من أجله قبل أن ينبهه إلى خطئه ووجوب الاعتذار منه، فلم يجد الرجل مناصا من الاعتذار لأنه واجب يفرضه عليه أدب اللياقة وأدب الوظيفة، ولم يعد إلى ذلك الخطأ مرة أخرى. ومن أعاجيب الدكتور كيتنج هذا، بل من الدلائل على الغطرسة التي كان يفرضها بعض الموظفين الانكليز يومئذ على الحكومة المصرية، أنه كتب تقريراً يسجل فيه على المصريين أنهم لا يصلحون لتدريس العلوم الطبية ..! لأن سعدا اقترح أن يوفد إلى أوربا بعثة من الطلاب المصريين لدراسة هذه العلوم وتدريسها بعد عودتهم إلى مصر بدلا من الأساتذة الأجانب ... وقد أراد من سعد أن يعدل عن اقتراحه عملا بذلك التقرير ... فقال له سعد: ألم يخطر لك يا دكتور كيتنج أن تبحث عن وزير "غير مصري" يسجل على أبناء جلدته هذا العجز السرمدي؟! وبلغت المسألة إلى اللورد كرومر فلم يسعه إلا أن يوافق سعداً ويعترف بأنها غلطة.

فمن عمله بين تلك المعارك والمحاولات أنه وجه عنايته إلى تعليم الأخصائيين وتعليم الشعب في وقت واحد، فأعان الجامعة المصرية بما استطاع من مال وتضحية، ورأى أن انتظار ثمراتها يطول قبل أن تنتفع البلاد منها بتخريج الأخصائيين المطلوبين في فروع الدراسة العالية، فاستأنف إرسال البعثات إلى المعاهد الأوربية، وأشرف بنفسه على انتقاء الطلبة النجباء متحرياً في ذلك الأخلاق كما كان يتحري الذكاء والكفاءة ... ومن ملاحظاته في هذا الصدد أنه استعرض الطلبة المرشحين لأحدى البعثات يوماً فسأل أحدهم – وقد استكبر سنه – هل تزوجت؟

قال الطالب: نعم.

قال: وكيف تصنع بزوجتك وأنت مقدم على سفر قد يعتاقك في أوربا بضع سنوات؟

قال الطالب: إنني طلقتها يا سعادة الباشا!

فأمر بحذف اسمه وقال: مثل هذا لا يؤتمن على تعليم.

هذا وقد أنصف الشاعر أحمد شوقي بك سعد زغلول عندما قال فيه:

يا ناشر العلم بهذي البلاد ... وفقت نشر العلم مثل الجهاد
باني صرح المجد أنت الذي ... تبني بيوت العلم في كل ناد
بالعلم ساد الناس في عصرهم ... واخترقوا السبع الطباق الشداد
أيطلب المجد ويبغي العلا ... قوم لسوق العلم فيهم كساد
نقاد أعمالك مغل لها ... إذا غلا الدر غلا الانتقاد
ما أصعب الفعل لمن رامه ... وأسهل القول على من أراد

المرأة والجامعة:

يبدو أن الجامعة المصرية الأهلية فتحت أبوابها للفتيات قبل أن تتخذ حركة تحرير المرأة في مصر صورة دعوة عامة منظمة، ذلك أن تلك الجامعة التي أنشئت سنة ١٩٠٨م أباحت لبعض الفتيات الانتظام في سلك الدراسات الأدبية والفلسفية والاجتماعية التي كانت تلقي بها.

ومن الملاحظ أن التعليم الجامعي للفتاة لم يمر في مصر بمراحل تمهيدية، كما حدث في انجلترا مثلا، بمعني أن باب التعليم الجامعي في مصر فتح للفتاة علي مصراعيه، وسمح لها بالانتظام في سلك الكليات، وأصبح لها كل حقوق الشبان في الجامعة وعليها كل الواجبات، كما لم تنشأ في الجامعة كليات مستقلة لتعليم الفتيات.

"كانت النخبة المثقفة المصرية التي احتضنت مشروع (الجامعة المصرية) في العقد الأول من هذا القرن تؤمن بتحرير المرأة وبحقها في التعليم وضرورة أن يكون لها دور في بناء المجتمع، فقد كان لقاسم أمين دور بارز في اللجنة المؤسسة، وكذلك تلاميذ الشيخ محمد عبده ممن أيدوا قاسم أمين وشايعوا فكرة تحرير المرأة كما طرحها في كتابيه: "تحرير المرأة" و "المرأة الجديدة"، وعلي رأس هؤلاء أحمد لطفي السيد وسعد زغلول، وإذا كانت المنية قد أدركت قاسم أمين قبل افتتاح الجامعة رسميا عام ١٩٠٨م، فإن رفاقه من مؤسسي الجامعة تعهدوا الفكرة بالرعاية من بعده، فأنشأت الجامعة قسما نسائيا تلقي فيه محاضرات حرة لتزويد المرأة بقدر من الثقافة تتصل بالنواحي الاجتماعية والصحية والفنية، تلك الدراسات التي أثارت ثائرة المحافظين فدبجوا المقالات التي تهاجم القائمين علي أمور الجامعة وتتهمهم بالتفريط في التقاليد والعدوان علي الفضيلة، إلي غير ذلك من مواقف المعارضين التي سجلتها صحف ذلك الزمان.

وما كان إنشاء القسم النسائي إلا اختبارا من جانب القائمين علي أمور الجامعة لمدي تقبل الناس لفكرة تلقي النساء العلم في الجامعة، فاللاتي انتسبن إلي القسم النسائي كن من سيدات الطبقة العليا في المجتمع اللائي نلن حظا من التعليم في المدارس المصرية والأجنبية إلي جانب الأجنبيات المقيمات في مصر، فلم يكن الهدف–إذن– فتح أبواب التعليم الجامعي للمرأة المصرية بقدر ما كان اختبارا للنوايا والمواقف من تلك الفكرة، وقد استفاد رجال الجامعة من هذه التجربة ودلالاتها عندما عالجوا قضية قبول الطالبات بالجامعة بعد تحولها إلي جامعة حكومية عام ١٩٢٥م، إذ كانوا يؤمنون بأن مساعدة التطور الاجتماعي يدخل في إطار رسالة الجامعة.

ففي أول عام لافتتاح الجامعة، طلب بعض عمداء الكليات من أحمد لطفي السيد- مدير الجامعة- أن تقبل الجامعة الحائزات علي شهادة الثانوية المصرية، استنادا إلي أن وزارة المعارف أوفدت بعثة إلي انجلترا من اثنتي عشرة مدرسة من معلمات الوزارة عام ١٩٢٥م للدراسة بجامعات انجلترا في تخصصات معينة، فقال لهم أحمد لطفي السيد: إن هذه المسألة "شائكة" وأنه يخشي معارضة الحكومة للفكرة إذا أثارتها الجامعة بشكل رسمي أو اتخذت فيها قرارا محددا، واتفق مع العمداء علي قبول الطالبات اللاتي يتقدمن للالتحاق بالجامعة دون الإعلان عن ذلك في الصحف، أو إثارة الموضوع في إحدى الخطب، حتى تضع الجامعة الحكومة والرأي العام- معا- أمام الأمر الواقع.

وهكذا تعاون أحمد لطفي السيد مع العمداء على إنجاح المشروع بإبقائه طي الكتمان، واعتمدوا علي أن "القانون الأساسي للجامعة يبيح التحاق المصريين بها"، وهو لفظ الجمع الذي يشمل البنين والبنات.

وفي عام ١٩٢٩م التحق بالجامعة سبع عشرة طالبة، منهن ثمان طالبات بكلية العلوم، وأربع بكل من الآداب والطب، وطالبة واحدة بكلية الحقوق.

ويشير أحمد لطفي السيد إلي رد الفعل لهذه التجربة فيقول: "وبعد أن سرنا في هذا النهج عشر سنوات، حدث ما كنا نتوقعه، فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط، فلم نأبه لها، لأننا علي يقين من أن التطور الاجتماعي معنا، وأن التطور لا غالب له. ومعنا العدل الذي يسوى بين الأخ وأخته في أن يحصل كلاهما علي أسباب كماله الخاص علي السواء، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية علي وجه يأتلف مع أطماعنا في الارتقاء القومي.

وعلى الرغم من أن دعاة التخلف باسم المحافظة علي التقاليد كانوا أعلي صوتا وأكثر تأثيراً علي بسطاء الناس، فإن ذلك لم يفت في عضد أولئك الرواد الذين كانت مصر ومستقبل مصر في ضميرهم. وغلبت سنة التطور، وأثبتت الفتاة المصرية أن قدراتها لا تقل عن قدرات زملائها، وبرهنت علي جدارتها بخدمة مجتمعها، وعلي صدق رؤية أولئك الرواد العظام الذين لو استجابوا للضغوط لما استطاعت مصر أن تحقق ما حققته من تقدم علي مدي نصف القرن، وعاما بعد عام أخذت أعداد الطالبات في التزايد بالقدر الذي يتناسب مع الظروف الاجتماعية في مصر في الثلاثينيات. ففي عام ١٩٣٥م، بلغ عدد الطالبات في كلية الآداب ٣٧ طالبة (مقابل ٣١٢ طالبا)، وفي العلوم ١٤ طالبة (مقابل ٣٨٠ طالبا)، وفي الطب ٣٤ طالبة (مقابل ٩٨٤ طالبا)، وفي الحقوق ثلاث طالبات (مقابل ٩٨٨ طالبا).

وكان قبول الطالبات بطب الأسنان عام ١٩٣٢م، والصيدلة عام ١٩٣٦م، وبالتجارة عام ١٩٣٥م، ومنذ عام ١٩٤٥م فتحت كليات الهندسة والزراعة والطب البيطري أبوابها أمام الطالبات، وعينت كلية

الآداب ثلاثا من خريجاتها في وظيفة معيد هن: سهير القلماوي، وفاطمة سالم، ودرية فهمي، وكلية العلوم عقيلة مصطفى، وفية عسكر.

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان اتجاه الطالبات إلي دراسة الآداب يمثل التيار الغالب بينهن، ففي عام ١٩٤٥م كانت نسب الطالبات في كلية الآداب ٣٢,٥% من مجموع طلاب الكلية، بينما بلغت نسبة الطالبات في كلية العلوم ٦% من مجموع الطلاب، وفي كلية الطب ٧,٥%، وكلية الحقوق ١,٨%، وكلية التجارة ١% من مجموع الطلاب.

لقد ارتفعت الأصوات في البرلمان تهاجم الاختلاط في الجامعة فقدم النائب عبد الحميد سعيد (مؤسس جمعية الشبان المسلمين) استجوابا في فبراير سنة ١٩٣٢م لوزير المعارف بمناسبة نشر جريدة الأهرام صورة لطه حسين وحوله لفيف من الطلبة والطالبات، فعبر النائب عن دهشته لنشر مثل هذه الصورة، بعد أن صرح الوزير بأنه " لا يسمح بالاختلاط الجنسي في معاهد التعليم، "وعد النائب نشر الصورة دليلا علي "عدم احترام الشعور الديني والآداب القومية". ورد الوزير علي الاستجواب بأن الصورة أخذت في اجتماع بنادي طلبة الجامعة، وأن الجامعة قد نبهت علي الطالبات بعدم دخول هذا النادي، وعلي ذلك فلن يتكرر ما حدث.

وتصدي الدكتور طه حسين- في حديث لجريدة المصري يوم ١٣ من مارس ١٩٣٧م - للمعارضين للاختلاط فذكر أن إثارة المسألة تهدف إلي خلق المتاعب للحكومة (الوفدية) وفي وقت "تريد فيه أن نثبت استقلالنا وحياتنا الدستورية الداخلية"، وعد ذلك مخالفا للذوق وما تقتضيه الوطنية، وقال إنه لا يعرف في القرآن ولا في السنة نصا يحرم علي الفتيات والفتيان أن يجتمعوا في حلقة من حلقات الدرس حول أستاذ يعلمهم العلم والآداب والفن.

وهاجم طه حسين الدكتور منصور فهمي عميد الآداب السابق لكتابته مقالا ضد الاختلاط لأن الاختلاط كان موجودا أثناء وجوده في عمادة الآداب فلم يبد اعتراضا عليه، وقال: إن الدستور لا يبيح للحكومة أن تحرم التعليم العالي علي الفتيات بأي حال من الأحوال، والظروف المالية لا تبيح للحكومة أن تنشئ جامعة خاصة للبنات.

وإذا كان صوت طه حسين أقوى الأصوات التي علت في مواجهة تلك الحملة الرجعية، فقد أحاطت به أصوات العديد من المفكرين والأدباء الذين أعلنوا أن عجلة التطور لن تعود إلي الوراء وطالبوا باستمرار الوضع القائم خاصة بعد أن أثبت التعليم المختلط كفاءته.

وقد صدق حدس أحمد لطفي السيد، فالتطور لا غالب له، ومضت الجامعة في طريقها غير عابئة بأصوات المعارضة، واستمرت الجامعة في قبول الطالبات في مرحلة الليسانس والبكالوريوس وفي مرحلة الدراسات العليا، وأدخلت المتفوقات منهن في هيئة التدريس بالكليات المختلفة، وبذلك احتلت المرأة مكانا لائقا في التعليم الجامعي وشغلت مختلف المناصب العلمية دون تمييز.

هذا الدور الذي لعبته الجامعة في دفع التطور الاجتماعي في مصر، وصمودها في وجه التيارات المعارضة، دفع بالمرأة إلي مجالات رحبة لخدمة مجتمعها معلمة وباحثة وطبيبة ومهندسة ومحامية إلـــي غير ذلك من المجالات التي أثبتت فيها المرأة المصرية وجودها، وكان لها دورها الاجتماعي البارز.

obeikandl.com

طلاب الجامعة والحركات الوطنية:

طلاب الجامعة هم صفوة شباب الأمة وأمل البلاد وعماد حركتها الوطنية، لذلك كان طبيعيا ألا يطيق الاحتلال قيام الجامعة وانتشار رسالتها السريعة في تنوير الأذهان.

ويرجع فضل تنظيم الطلبة كقوة في مجال العمل الوطني إلى الزعيم مصطفى كامل باشا الذي أسس "نادي المدارس العليا" عام ١٩٠٥م وكان يهدف إلى تنمية الوعي السياسي للطلبة وتعبئتهم ضد الاحتلال الأجنبي، ثم أكمل الزعيم محمد فريد بك المسيرة الوطنية وأصبح راعي الحركة الطلابية من خلال تنظيمات الحزب الوطني، لذا كان الطلبة في طليعة العمل الوطني خلال ثورة ١٩١٩م.

ومع أن لائحة الجامعة كانت تحرم علي طلابها الذين يدرسون بالخارج الاشتغال بالأمور السياسية، ولكن الطالب محمد كمال عضو البعثة الأولى للجامعة، انضم إلي رئيس جمعية اليد السوداء التي كانت تكافح الاحتلال، وعندما بلغ سلطات الاحتلال أمر اتصال هذا الطالب بالجمعيات السرية التي تهدف إلي تحرير مصر جن جنونها وطلبت من إدارة الجامعة شطب اسمه من بعثتها، وعلي الرغم من أن إدارة الجامعة عملت على استيضاح الأمر من الطالب نفسه إلا أن سلطات الاحتلال أصرت علي فصله من الجامعة.

وعندما قاربت الحرب العالمية الأولي علي الانتهاء وظهرت بوادر عقد مؤتمر للصلح بين الدول المتحاربة نبتت داخل مبنى الجامعة المصرية فكرة تكوين وفد للمطالبة باستقلال مصر، وبعد أن انتهي اجتماع مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة وهم الأعضاء بالخروج من الجامعة استوقف محمد محمود باشا زملاءه أعضاء المجلس، وكانوا سعد زغلول، وأحمد لطفي السيد، وعبد العزيز فهمي وغيرهم عند باب الجامعة "ومد عصاه أمامهم قائلا: إننا لا نمشي حتى نقرر نهائيا تكوين وفد للسفر إلي أوربا" للدفاع عن القضية المصرية، ومن هنا نبتت فكرة تكوين الوفد، وما ترتب علي ذلك من اعتقال سعد وصحبه وقيام ثورة ١٩١٩م. ولما قامت ثورة ١٩١٩م أبدى طلاب الجامعة تضامنهم مع أفراد مجتمعهم فكانوا أول من لبي نداء الثورة فقاموا بمظاهرتهم الأولي في ٩ من مارس ١٩١٩م يهتفون لاستقلال مصر وسقوط الحماية، ويطالبون بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه.

في ١٣ من نوفمبر ١٩٣٥م وهو يوم ذكري اللقاء التاريخي بين الوفد والمعتمد البريطاني السير ونجت Sir Wingate ، وفي ١٤ من نوفمبر ١٩٣٥م انطلقت مظاهرات طلابية عنيفة كادت تذكر بأحداث ثورة ١٩١٩م، وقرر الطلبة الذهاب إلي بيت الأمة، وفي أثناء توجههم إلي هناك هتف بعض

الطلاب ضد الانجليز، وقامت معركة غير متكافئة استخدم فيها رجال الاحتلال طلقات البنادق والعصي الغليظة مما أدي إلي استشهاد بعض الطلاب، نذكر منهم محمد عبد المجيد مرسي الطالب بكلية الزراعة، وعلي طه عفيفي الطالب بدار العلوم، وجرح محمد عبد الحكم الجراحي طالب الآداب جرحا بالغا مات علي أثره في اليوم التالي، ولم تنس الجامعة تخليد ذكر شهدائها من الطلاب فقد اشترك مدير وأساتذة الجامعة في إقامة النصب التذكاري لشهداء الجامعة في ٧ من ديسمبر ١٩٣٥م تخليدا لذكراهم في حفل قام فيه مدير الجامعة وبعض الأساتذة بإزاحة الستار عن النصب التذكاري للشهداء.

دعي الطلاب إلي مؤتمر عام في الحرم الجامعي يوم ٩ من فبراير ١٩٤٦م للمطالبة بالجلاء التام للقوات البريطانية، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وعرض القضية المصرية علي هيئة الأمم المتحدة، وبعد انتهاء المؤتمر قام الطلبة بمظاهرة سلمية إلي قصر عابدين لتقديم قرارات المؤتمر إلي الملك.

وبينما كانت جموع الطلاب المتظاهرين تتقدم ناحية كوبري عباس فتحه أحد أعوان الانجليز، وحدثت مصادمات وحشية بين البوليس والطلاب أدت إلي سقوط بعض الطلاب في مياه النيل مما كان له أثره في استياء الرأي العام وإغلاق الجامعة وإصدار عمداء كليات الجامعة لبيانهم المشهور الذي استنكروا فيه ما حدث وأوضحوا فيه أن: "للأمة مطالب أجمعت عليها وصممت علي نيلها وأجملتها في كلمتين (الجلاء ووحدة وادي النيل) ولم يخرج أحد من الأمة علي هذا الإجماع".

وقد أراد طلبة الجامعة أن يشاركوا في الإعراب عن هذه المطالب والمناداة بها، فلما أعربوا عن آرائهم وقالوا كلمتهم تمت دعوتهم لاستئناف الدراسة حرصا علي تعليمهم، وقد لبي الطلبة الدعوة وبدا لهم قبل العودة إلي عملهم أن يشاركوا في يوم الجلاء، وبعد أن استمرت المظاهرات في ذلك اليوم مسالمة رائعة إلي ما بعد الظهر وقعت واقعة أليمة أثارت الجمهور، وانتهت بحوادث محزنة، ذلك أن سيارات الجيش البريطاني اقتحمت الجموع المتظاهرة واخترقتها فقتلت وجرحت أشخاصا منهم، وتطور الحال إلي تلك النتائج المؤسفة.

وعن مجزرة كوبري عباس أرسل حسان حتحوت طالب الطب (أستاذ أمراض النساء فيما بعد بجامعة أسيوط والداعية الإسلامي حاليا بأمريكا) هذه القصيدة إلى رئيس الوزراء

هل أسكروك فما غدوت رشيدا ... أو هل حسبت لك العباد عبيدا
أم جاء من دار السفارة منبئ ... يروى بأنك لم تزل مسنودا
أم حمستك الحرب فيمن حمست ... فرأيت نفسك قائدا صنديدا
لم يرضك الأبطال من قوادها ... فبدعت فنا فى القتال جديدا
فى وقعة لو مونتجمري خاضها ... لرأيته تعبا بها مجهودا

وإذا عـاداك شـباب مصـر وشـيبها ... لاقيـت خصـما يـا تعـيس عنيـدا
وإذا جريمتـهم بـأن نفوسـهم ... قـد أشـربت حبـا لمصـر عتيـدا
ياليت شـعري ويحهـم هـل عبـأوا ... جيشـا يشـذ عـن الجيـوش فريـدا
هل أحضـروا بـدل المشـاة مواشـيا ... أو أركبـوا فـوق الخيـول قـرودا

هذا وقد اشترك طلاب الجامعة في كتائب المقاومة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وانخـرط الـبعض منهم في معسكرات التدريب وذهابهم إلي منطقة القنال لمواجهة الانجليز وإقلاق مضاجعهم مما أدي إلـي استشهاد الكثيرين منهم، وكان أبرزهم عمر شاهين وأحمد المنيسي. وكان الأستاذ الدكتور/ عبد الوهـاب مورو عميد الكلية ثم رئيس جامعة فؤاد الأول الممول الرئيسي للكتائب المقاومة.

وقد أسهم طلبة الجامعة في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦م وحركوا الشارع المصري وطلبة الأزهر في مظاهرات كبيرة لمقاطعة المفاوضات والتمسك بالجلاء عن وادي النيل وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، واتفاقية ١٨٩٩م الخاصة بالسودان، والمطالبة بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وقاوم الإنجليز هذه المظاهرات بالرصاص وأعلن يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٦م يوم حداد عام في مصر، وكان لمذبحة ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦م أثرها في الحركة الطلابية العالمية فقررت اعتبار يوم ٢١ من فبراير "يوم الطلبة العالمي" تكريما لنضال الطلاب المصريين.

وكان لطلبة الجامعات دور بارز في الاحتجاج على هزيمة ١٩٦٧م واستمرت الاحتجاجات والمظاهرات وبلغت أوجها في يناير ١٩٧٢م للمطالبة برفض الحل السلمي للصراع مع إسرائيل وبالاستعداد لمعركة النصر التي حدثت بالفعل في أكتوبر ١٩٧٣م (معركة العبور العظيم).

المجتمع يدافع عن استقلال جامعته:

في البدء كتب السير إلدون غورست تقريراً عن الجامعة الجديدة، ذكر فيه أن الأعضاء اتفقوا علي المبادئ العامة، وذكر أن من بين هذه المبادئ "تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأي الحكومة المصرية". فأحدث هذا التصريح ضجة في المجتمع المصري، وخشي أولو الأمر مغبة الأمر، واعتقدوا أن في ذلك تعريضاً باستقلال الجامعة، وإعلاناً بتبعيتها للحكومة وعلقت "المؤيد" علي ذلك بقولها "علي اللجنة أن تبين للرأي العام، إلي أي حد تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأي الحكومة، حتى لا تكون هناك وسيلة يتخذها ذوو الأغراض للإضرار بمثل هذا المشروع الجليل".

وقد بذلت هذه الجريدة الغراء في هذا الصدد جهوداً نسجلها هنا مع الغبطة والسرور، وقصد مراسل المؤيد سراي دولة الأمير "أحمد فؤاد" وحصل منه علي حديث نصه: "الأمير يصرح علناً أنه من يوم أن تولي رياسة الجامعة وهي جامعة وطنية حرة، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها في شيء ما".

كما قصد المراسل ديوان الأوقاف، حيث قابل المغفور له حسين رشدي باشا، أحد أعضاء مجلس إدارة الجامعة، فقال: "إني لا أعرف تدخلاً من الحكومة في شئون الجامعة، ولا أن هناك ميلاً من الحكومة إلي التدخل، إذ الجامعة ككل شركة تؤسس في مصر تكون تابعة لقوانين الحكومة العامة، ولكن لا دخل لها في برنامج التعليم، وإدارة الجامعة".

ولكن الأمير "أحمد فؤاد" لم يكتف بما ذكره لمراسل الجريدة، بل صرح علناً في مجلس الجامعة، الذي انعقد في يوم الأربعاء ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م بما يأتي:

"إني أعلن علي رءوس الأشهاد، مكرراً ما قلته سابقاً ومراراً، من أن الجامعة المصرية، ومجلس إدارتها، وجمعيتها العمومية، مستقلة تمام الاستقلال، وليس لأي سلطة أو جهة من الحكومة، أدنى تدخل في أعمالها. وأن كل القرارات التي قررتها اللجنة، والتي ستقررها، إنما أصدرتها وستصدرها بتمام الاستقلال، بما يوحيه ضميرها وإخلاصها في خدمة هذا الوطن العزيز، وتفانيها في رفع شأنه، وتكوين رجاله، الذين سيكونون أعظم ذخيرة له في مستقبل الأيام". والجملة التي تحتها خط قد كتبت في محضر الجامعة بخط الأمير نفسه، موقعة بإمضائه الكريم، ولعل هذا خير ما يدل علي اهتمامه بالجامعة، ورعايته لها، وحبه إياها.

وإزاء هذا كله، اضطر السير إلدون غورست إلي التصريح بأن هناك تحريفا وقع في تصريحه، وأن المقصود بالفقرة التي أشار إليها ما يلي: "ترى اللجنة من الواجب عليها أن تستميل إليها الناس جميعا،

وخصوصا الحكومة المصرية، التي تؤمل أن تجد منها التشجيع والمساعدة، علي اختلاف أشكالها". ولعل أولي الأمر بالجامعة خافوا من تبعيتها للحكومة إذ ذاك، لأن هذه الحكومة لم تكن وقتذاك حرة طليقة في شئونها، بل كانت اليد الإنجليزية تسيرها كيف تشاء، فخافوا أن تمتد تلك اليد إلي الجامعة، بما يجعلها تتعثر في طريقها.

وتصل الجامعة إلي غايتها المنشودة وهو استقلالها، فكان السعي عند أولي الأمر للاعتراف بأنها من المنافع العامة، وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم الأحد ٣ من مايو سنة ١٩٠٨م برياسة سمو الأمير "أحمد فؤاد"، وتفاوض الأعضاء في الطريقة الكفيلة بالحصول علي هذا الأمر، ثم تناقشوا عن السوابق التي حدثت في مصر، فيما يتعلق بهذا الصدد، فقال السكرتير:

"إنه لم يكن لذلك من سابقة سوى أن الجمعية الخيرية الإسلامية عند تشكيلها، أرسلت خطابا إلي رئيس الحكومة، فرد عليها بخطاب رسمي، فصارت لها بذلك شخصية قانونية، وأصبحت بهذه الوسيلة تمتلك العقارات، وتباشر تأدية رسالتها، بينما لم تفز جمعية العروة الوثقى بمثل هذا الأمر، برغم أنها أغني من الجمعية الخيرية الإسلامية بكثير".

وقد كتب سمو الأمير "فؤاد" إلي وزير الداخلية خطابا يطلب فيه اعتراف الحكومة بأن الجامعة من الأعمال ذات النفع العام وأن لها قانوناً كافلاً بانتظام أعمالها، ودوام بقائها، صدقت عليه الجمعية العمومية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م. وأرفق به قانون الجامعة المصرية، الذي ينص على أنه: تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة "جامعة مصرية"، والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين، علي اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم، وتكون هذه الجمعية خاضعة "للنظامنامة" المرفقة.

والآن: تنص المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على أن الجامعات تختص "بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا. متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكي وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية".

طلبة الجامعة ومشروع القرش:

مشروع القرش "كان يهدف إلي إقامة مشروعات صناعية وطنية تمول من تبرعات المواطنين المصريين، علي أن يكون الحد الأدنى للتبرع قرشا واحدا، ومن هنا استمد المشروع اسمه، وتقوم المشروعات الجديدة كركائز وطنية للصناعة تحل محل الركائز الأجنبية المسيطرة علي الاقتصاد المصري مع مرور الزمن، وقد نبتت فكرة المشروع بين ثلاثة من طلبة الحقوق هم: أحمد حسين، وفتحي رضوان، وكمال الدين صلاح، وقام هؤلاء بطرح الفكرة علي صفحات "جريدة الأهرام" وغيرها من الصحف غير الوفدية، كما نشرت الدعوة للمشروع بين صفوف طلاب الجامعة بمباركة علي باشا إبراهيم- وكيل الجامعة- الذي تولي رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع، كما انضم لعضوية اللجنة سبعة من أساتذة الجامعة هم: الدكتور عبد الله العربي، والدكتور علي حسن، والدكتور مصطفي مشرفة، والدكتور عبد الرازق السنهوري، والدكتور علي بدوي، والدكتور زكي عبد المتعال، والأستاذ أمين الخولي. واتخذت اللجنة من نادي الجامعة بميدان الأوبرا مقرا لها، وضمت اللجنة في عضويتها من الطلاب: نعيمة الأيوبي، وكمال الدين صلاح، وعبد الخالق فريد، وفتحي رضوان، وأحمد حسين، وعبد القادر عودة، ومنير القاياتي، وعبد الرحمن الصدر، ونور الدين طراف، وحنا مرقص، ويحيي العلايلي، ومصطفي الوكيل، ومصطفي ملوك، وإبراهيم عبده، ومحمد زكي، ومدحت عاصم، وصالح عوضين، وحسين حافظ، وكان لأصحاب هذه الأسماء من الطلاب شأن كبير في حياة مصر السياسية كما كانوا من نجوم العمل العام. وأسفرت جهود المشروع عن إقامة مصنع للطرابيش في نهاية عام ١٩٣٣م فبدأ إنتاجه يطرح في السوق ابتداء من ١٥ من ديسمبر، وقدمت حكومة صدقي العون اللازم لنجاح المشروع، وقام الشباب العراقي والسوداني والحجازى بتبني الدعوة لمشروعات مماثلة في بلادهم.

وقد آثار مشروع القرش حماس شباب الجامعات فأنشأوا عدة جمعيات لخدمة المجتمع وتدريب كوادر قومية من الشباب أصبحوا من الزعماء المرموقين بعد ذلك، وأهم هذه الجمعيات: "جمعية الطلبة لنشر الثقافة"، "وجمعية نهضة القرى" سنة ١٩٣٤م، "وجماعة النهضة الاجتماعية التي أسسها أساتذة وطلبة كلية العلوم عام ١٩٣٧م، "وجمعية إنقاذ الطفولة المشردة عام ١٩٣٨م"، "وجماعة إنقاذ الأسر الفقيرة عام ١٩٣٩م".

وقد خاطب الشاعر أحمد شوقي بك شباب مصر الذين نهضوا بمشروع القرش بقصيدة يقول فيها:

اجمع القرش إلى القرش يكن ... لك من جمعهما مال لبد
اطلب القطن وزاول غيره ... واتخذ سوقا إذا سوق كسد
قد أخذنا في الصناعات المدى ... وبنينا في الأوالي ما خلد

وغزلنـــا قبـــل إدريـــس الكســـا ونســـــجنا قبـــــل داود الـــــزرد
إن تـــك اليـــوم لـــواء قائـــداً كـــم لـــواء لـــك بـــالأمس انعقـــد

وقفيات لصالح الجامعة المصرية:

كان من أهم مظاهر مساندة المجتمع للجامعة وتقديراً لدورها المرتقب في تقدم البلاد ونهضـتها، ومشاركة من العامة والخاصة في دفع مسيرتها ما قام به عدد من أبناء الوطن من أوقاف لخدمة الجامعة، وقد أمكن الوصول إلى الوقفيات الآتية:

١. وقف مصطفى بك كامل الغمراوي: ستة أفدنة وكسور بقيمة لا تقل عن ٩٠٠ جنيه مصري.
٢. وقف حسن بك زايد: خمسون فداناً وقيراطان و١٨ سهماً، كانت مقسمة على قطعتين: الأولى في زمام ناحية دروة التابعة لمركز أشمون منوفية بحوض القلعة، والثانية تقع بزمام ناحية جراوة وكفرها بحوض الجزيرة في بلدة سرو.
٣. وقف الأمير يوسف كمال باشا: وقدره ١٢٥ فداناً بناحية البركة بالقليوبية، وعرفت بعزبة أبو صير.
٤. وقفية الأميرة فاطمة هانم إسماعيل: في ١٠ من يوليو ١٩١٣م قدم الدكتور محمد علوي باشا تقريرا سريا لمجلس الإدارة عرض فيه موافقة الأميرة فاطمة على تخصيص وقف على الجامعة المصرية يعادل ٦٦١ فدانا من أجود أطيان مديرية الدقهلية، بالإضافة إلى وقف مساحة ستة أفدنة ببولاق الدكرور لبناء الجامعة المصرية.
٥. وقف عوض عريان أفندي: ثلاثة وسبعون فدانا بناحية دلاص بمديرية بني سويف، وقد نص في وثيقة الوقف على أن هذه الأرض بما يتبعها تؤول للجامعة بعد وفاته.
٦. وقف أحمد بك الشريف: ويتكون من مائة فدان بمركز كوم حمادة بمديرية البحيرة.
٧. وقفية الست أشنديل: مساحة ٩٠ فدانا بمديرية أسيوط، على أن يؤول ريعها للجامعة إن لم ترزق بذرية ويكون ذلك بعد وفاتها هي وزوجها، أو بعد انقراض ذريتها إن رزقها الله بذرية.
٨. وقف حافظ أفندي سليمان: عشرون فدانا في كفر صقر وحصة في منزلين أحدهما بالقاهرة والثاني بالإسكندرية، وأن إيراد هذا كله يبلغ في السنة مبلغ ١٣٦ جنيها، وقد طالب مجلس الإدارة بإعطائه مبلغ ١٢٠ جنيها سنويا على أقساط شهرية لحين وفاته.

دور الجامعة الأم في تأسيس الجامعات:

قامت جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) بوضع نواة الجامعات التالية:

١. إنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية: قرر مجلس إدارة جامعة فؤاد الأول عام ١٩٣٨م إنشاء فرعين بالإسكندرية لكليتي الحقوق والآداب ووافق مجلس الوزراء في ٦ من أغسطس ١٩٣٨م على قرار مجلس الجامعة، ثم أنشئ فرع كلية الهندسة بالإسكندرية عام ١٩٤١، ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢م في ٢ من أغسطس عام ١٩٤٢م بإنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية التي تكونت في البداية من كليات الآداب، والحقوق، والطب، والهندسة، والزراعة، والتجارة، والعلوم بعد فترة حضانة مدتها أربع سنوات في حجر الجامعة الأم. وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠م وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق، الحجر الأساسي للجامعة التي تحمل اسمه، وقدر لها ٢٥ فدانا. وفي هذا الاحتفال تقدم معالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف فارتجل أمام جلالته كلمة سجلتها جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠م جاء فيها: "مولاي صاحب الجلالة: يا مولاي ما كتب الله لك من التوفيق في كل ما يأتي من الأمر وما يسر لك من النجاح في كل ما تريد من الخير لشعبك. فقد أراد الله ألا تهم بشيء إلا بلغته كأحسن ما تحب. هذه الجامعة يا مولاي التي شرفتها زيارتك الأولى، ولم يكن لها إلا أشهر قلائل، وكان لي فخر الحياة وشرف العمر بأن أستقبل جلالتك وأهدي إليك باسمها درجتها الفخرية الأولى، في ذلك اليوم يا مولاي قلت لجلالتك إن هذه الجامعة ابنتك، نفخت فيها من روحك ومنحتها اسمك الكريم، فالنجاح مكتوب لها تيمنا بهذا الاسم والفوز مكتوب لها لأنك أردت لها أن تكون. وكان هناك ضغط شديد على كليات الجامعة وخاصة كلية الطب فقد تقدم للالتحاق بها نحو ٩٠٠ طالب".

٢. إنشاء جامعة محمد علي بأسيوط: في ١١ من نوفمبر ١٩٤٩م أصدر جلالة الملك فاروق الأول المرسوم الملكي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩م بإنشاء جامعة محمد علي بأسيوط، وقد نص المرسوم على فترة تحضير من ٤-٧ سنوات لإعداد الإمكانات اللازمة لافتتاح الدراسة بالجامعة، كما جاء بالمادة ٢٢، ٢٣. وقد نشر هذا المرسوم بجريدة الوقائع المصرية في ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٩ العدد ١٤٨. وفي ٢٣ من نوفمبر ١٩٤٩م أناب الملك فاروق الأول الأمير محمد عبد المنعم في وضع حجر الأساس في مزرعة شمال أسيوط. وتضمن مشروع الميزانية الجديدة لعام ١٩٥٠-١٩٥١م اعتماد مائتي ألف جنيه لمباني السنة الأولى لجامعة محمد علي، وستستكمل هذه الجامعة مبانيها ومؤسساتها

بين أربع وخمس سنوات، في حدود مليوني جنيه أو ثلاثة ملايين على أكثر تقدير (الأهرام أول فبراير سنة ١٩٥٠م). وفي ١٤ من مارس ١٩٥٠م صدر المرسوم الملكي بتعيين الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن أستاذ التاريخ الإسلامي وعميد كلية الآداب جامعة فؤاد الأول في الفترة من ٤٢-١٩٤٥م كأول مدير لجامعة محمد علي، ونشر المرسوم الملكي بجريدة الوقائع المصرية العدد (٣٢) السنة ١٢١ في ٢١ من مارس ١٩٥٠م، وقد استمرت فترة رئاسته للجامعة نحو ثلاث سنوات من ١٥ من مارس ١٩٥٠م إلى ٧ من ديسمبر ١٩٥٢م. وقد نصت المادة ٢٤ من هذا المرسوم الملكي على أن يكون من بين أعضاء إدارة مجلس جامعة محمد علي خلال فترة التحضير: مدير جامعة فؤاد الأول وعمداء جامعة فؤاد الأول لكليات الطب والعلوم والهندسة والزراعة والحقوق والآداب والتجارة، وفي الفترة من ١٩٥٠م-١٩٥٢م أرسلت الدولة ٢٧ مبعوثا إلى أوربا وأمريكا للحصول على الدكتوراه وعند عودتهم أثروا الجامعة والجامعات الأخرى بعلمهم، منهم على سبيل المثال د. محمد الهاشمي رئيس جامعة عين شمس الأسبق، د. مدحت إسلام، د. أحمد حسن كاشف، د. جمال مهران، د. فؤاد هاشم عوض، د. حسن توفيق، د. سميحة القليوبي. وفي ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٥م صدر القرار الجمهوري بتعيين الأستاذ الدكتور سليمان حزين مديرا لجامعة (أسيوط) بعد أن تغير الاسم في عهد الثورة وكان أستاذاً بجامعة القاهرة.

٣. إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير (جامعة هليوبوليس ← جامعة عين شمس): في يوليو سنة ١٩٥٠م، أصدر جلالة الملك فاروق الأول مرسوما ملكيا بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير، وضمت إليها ستة معاهد عليا تحولت إلى كليات وهي: فرع كلية الطب بالعباسية الذي كان تابعا لجامعة فؤاد الأول وتحول إلى كلية الطب، المعهد العالي للهندسة وتحول إلى كلية الهندسة، المعهد العالي الزراعي بشبين الكوم وتحول إلى كلية الزراعة، معهد التربية للمعلمات وتحول إلى كلية البنات، معهد التربية للمعلمين وتحول إلى كلية المعلمين، والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية وتحول إلى كلية التجارة. وكانت هذه المعاهد العالية تابعة لوزارة المعارف العمومية، وأنشأت الجامعة كلية الآداب وكلية العلوم .. ودور جامعة فؤاد الأول (القاهرة) في إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير دور رئيسي وبارز فكان الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين أستاذ جراحة العظام بجامعة فؤاد الأول هو أول مدير للجامعة وأول من حصل على جائزة الدولة التقديرية في الطب والآداب وصاحب "قرية ظالمة". أما عالم

الفيزياء المعروف الأستاذ الدكتور مصطفى نظيف الأستاذ بجامعة فؤاد الأول فقد كـان أول وكيـل للجامعة ثم ثاني مدير لها وهو صاحب الكتاب القيم "الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية".

وجاء في كلمة الدكتور طه حسين في حفل وضع حجر الأساس "تلقيت من أبيك العظيم جامعته الأولى فحبوتها من الحب والتشجيع ما جعلها من كبريات الجامعات في العالم، ثم سلكت طريقه ونهجت نهجه وأنشأت جامعتك ومنحتها اسمك وأعدت إلى الإسكندرية مجدا قديما ..." "ثم لم تقنع بهذا وما أرى أنك ستقنع بشيء في سبيل الخير، فهذه جامعة محمد علي تنشئها في العام الماضي، وهذه جامعة إبـراهيم تنشئها في هذا العام، ومن يدري أي جامعة تنشئ في العام المقبل يا ابن فؤاد وحفيد إسماعيل".

٤. كما شاركت جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) في إنشاء العديد من الجامعات العربية:

أ. جامعة الرياض (الملك سعود): الدكتور محمد مرسي أحمد كان أول مصري اشترك في إنشاء الجامعة.

ب. جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

ج. جامعة بغداد.

د. جامعة الكويت.

وإلى جانب ذلك، تشارك جامعة القاهرة جميع جامعات الدول العربية في النهوض بها من خـلال إمدادها بالأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين وإعارتهم إليها مما يثرى التواجد الجامعي المصري في تلك الدول، ويرجع الفضل في إنشاء العديد من الأقسام المتخصصة بجامعات تلك الدول إلى أساتذة جامعة القاهرة الذين أعيروا إليها في النصف الثاني من القرن العشرين.

جامعة القاهرة ومجمع الخالدين

كان لجامعة القاهرة دور مهم في إثراء مجمع الخالدين بالعلماء والرواد، فهناك أكثر من مائة من أبناء وعلماء ورواد جامعة القاهرة شرفوا برئاسة أو بعضوية مجمع اللغة العربية والذي عرف باسم مجمع الخالدين منذ إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢م حتى احتفاله بعيده الماسي في ١٧ من مارس سنة ٢٠٠٧م، وقد بلغوا حتى الآن: مئة وواحد، وفيما يلي أسماؤهم مقرونة بتاريخ الميلاد، وكذلك تاريخ وفاة كل عضو من الراحلين:

١. إبراهيم أدهم الدمرداش ١٩٠٦-١٩٨٧
٢. إبراهيم أنيس ١٩٠٦-١٩٧٧م
٣. إبراهيم الترزي ١٩٢٧-٢٠٠١
٤. إبراهيم عبد القادر المازني ١٨٩٠-١٩٤٩
٥. إبراهيم عبد المجيد اللبان ١٨٩٥-١٩٧٧
٦. إبراهيم مدكور ١٩٠٢-١٩٩٥
٧. أبو شادي الروبي ١٩٢٥-١٩٩٧
٨. أحمد إبراهيم إبراهيم ١٨٧٤-١٩٤٥
٩. أحمد السكندري ١٨٧٥-١٩٣٨
١٠. أحمد أمين ١٨٨٦-١٩٥٤
١١. أحمد بدوي ١٩٠٥-١٩٨٠
١٢. أحمد البطراوي ١٩٠٢-١٩٦٤
١٣. أحمد زكي ١٨٩٤-١٩٧٥
١٤. أحمد عبده الشرباصي ١٨٩٩-١٩٨٤
١٥. أحمد عز الدين عبد الله ١٩١٣-٢٠٠٢
١٦. أحمد علم الدين الجندي ١٩٢٤-
١٧. أحمد علي الجارم ١٩٢٨-
١٨. أحمد عمار ١٩٠٤-١٩٨٣
١٩. أحمد العوامري ١٨٧٦-١٩٥٤
٢٠. أحمد فؤاد باشا ١٩٤٢-
٢١. أحمد لطفي السيد ١٨٧٢-١٩٦٣
٢٢. أحمد محمد الحوفي ١٩١٠-١٩٨٣
٢٣. أحمد مختار عمر ١٩٣٣-٢٠٠٣
٢٤. أحمد مدحت إسلام ١٩٢٤-٢٠٠٦
٢٥. أحمد مستجير ١٩٣٤-٢٠٠٦
٢٦. أحمد هيكل ١٩٢٢-٢٠٠٦
٢٧. أمين الخولي ١٨٩٢-١٩٦٦
٢٨. أمين السيد علي ١٩٢٠-
٢٩. بدر الدين أبو غازي ١٩٢٠-١٩٨٣
٣٠. بدوي طبانة ١٩١١٤-٢٠٠٠
٣١. تمام حسان عمر ١٩١٨-
٣٢. توفيق الحكيم ١٨٩٨-١٩٨٧
٣٣. حامد جوهر ١٩٠٧-١٩٩٣
٣٤. حسن علي إبراهيم ١٩١٤-٢٠٠٢
٣٥. حسن محمد الشافعي ١٩٣٠
٣٦. حسنين ربيع ١٩٣٨-
٣٧. حسين خلاف ١٩١٣-١٩٨٥
٣٨. حسين مؤنس ١٩١١-١٩٩٦
٣٩. رمسيس جرجس ١٨٩٥-١٩٥٩
٤٠. زكي المهندس ١٨٨٧-١٩٧٦
٤١. سليمان حزين ١٩٠٩-٢٠٠٠
٤٢. سيد رمضان هدارة ١٩٢١-١٩٩٠

٤٣. شاكر الفحام ١٩٢١-
٤٤. شفيق بلبع ١٩٢٠-٢٠٠٤
٤٥. شوقي ضيف ١٩١٠-٢٠٠٥
٤٦. صلاح فضل ١٩٣٨-
٤٧. الطاهر أحمد مكي ١٩٢٤-
٤٨. طه حسين ١٨٨٩-١٩٧٣
٤٩. عبد الحافظ علي ١٩٢٦-
٥٠. عبد الحكيم الرفاعي ١٩٠٤-١٩٧٤
٥١. عبد الحليم منتصر ١٩٠٨-١٩٩١
٥٢. عبد الحميد بدوي ١٨٨٧-١٩٦٥
٥٣. عبد الحميد مدكور ١٩٤٢-
٥٤. عبد الرازق السنهوري ١٨٩٥-١٩٧١
٥٥. عبد الرازق محي الدين ١٩١٠-١٩٨٣
٥٦. عبد السلام هارون ١٩٠٩-١٩٨٨
٥٧. عبد العزيز صالح ١٩٢١-٢٠٠١
٥٨. عبد العظيم حفني صابر ١٩٠٨-١٩٩٩
٥٩. عبد القادر حمزة ١٨٨٠-١٩٤١
٦٠. عبد الوهاب خلاف ١٨٨٨-١٩٥٦
٦١. عبد الوهاب عزام ١٨٨٣-١٩٥٩
٦٢. عزيز أباظة ١٨٩٩-١٩٧٣
٦٣. عطية عبد السلام عاشور ١٩٢٤-
٦٤. علي إبراهيم ١٨٨٠-١٩٤٧
٦٥. علي بدوي ١٨٩٥-١٩٦٥
٦٦. علي توفيق شوشة ١٨٩١-١٩٦٤
٦٧. علي الجارم ١٨٨١-١٩٤٩
٦٨. علي الحديدي ١٩٢٩-٢٠٠٣
٦٩. علي الخفيف ١٨٩١-١٩٧٨
٧٠. علي عبد الواحد وافي ١٩٠١-١٩٩١
٧١. فاروق شوشة ١٩٣٦-
٧٢. كمال بشر ١٩٢١-
٧٣. كمال دسوقي ١٩٢٣-
٧٤. مجدي وهبه ١٩٢٥-١٩٩١
٧٥. محمد أحمد سليمان ١٩١٥-١٩٨٥
٧٦. محمد الأمين بسيوني ١٩٣٢-
٧٧. محمد بلتاجي حسن ١٩٣٩-٢٠٠٤
٧٨. محمد توفيق الطويل ١٩٠٩-١٩٩٤
٧٩. محمد حسن عبد العزيز ١٩٤٢-
٨٠. محمد حسين هيكل ١٨٨٨-١٩٥٦
٨١. محمد حماسة ١٩٤١-
٨٢. محمد خلف الله أحمد ١٩٠٤-١٩٨٣
٨٣. محمد رشاد الطوبي ١٩٠٩-٢٠٠٢
٨٤. محمد زكي شافعي ١٩٢٢-١٩٨٨
٨٥. محمد شرف ١٨٩٠-١٩٤٩
٨٦. محمد شفيق غربال ١٨٩٤-١٩٦١
٨٧. محمد عبد الرحمن الشرنوبي ١٩٤٠-
٨٨. محمد عوض محمد ١٨٩٥-١٩٧٢
٨٩. محمد كامل حسين ١٩٠١-١٩٧٧
٩٠. محمد مرسي أحمد ١٦٠٨-١٩٨٩
٩١. محمد مصطفى القللي ١٩٠٠-١٩٧٢
٩٢. محمود حافظ ١٩١٢-
٩٣. محمود علي مكي ١٩٢٩-
٩٤. محمود فهمي حجازي ١٩٤٠-
٩٥. محمود مختار ١٩٠٨-٢٠٠٣
٩٦. محمود المناوي ١٩٣٦-
٩٧. مراد كامل ١٩٠٧-١٩٧٥
٩٨. مصطفى عبد الرازق ١٨٨٥-١٩٤٧
٩٩. مصطفى مرعي ١٩٠٢-١٩٨٧
١٠٠. مصطفى نظيف ١٨٩٣-١٩٧١
١٠١. ناصر الدين الأسد ١٩٢٢-